

إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية

رسالة مقدمة من الطالبة

حسنية حلمي محمد سعد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠٠٢

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة علي الرسالة
إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
في الوحدات الاقتصادية

رسالة مقدمة من الطالبة

حسنية حلمي محمد سعد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠٠٢
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١١
لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

التوقيع

١ - د.أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

٢ - د. صفوت مصطفى الدويري

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

٣ - د. نجوي أحمد إسماعيل السيسي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

٤ - د.أحمد السيد عبد اللطيف

أستاذ الاقتصاد
عميد أكاديمية عين شمس

إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية

رسالة مقدمة من الطالبة

حسنية حلمي محمد سعد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠٠٢

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ - د.أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ - د.صفوت مصطفى الدويري

مدرس المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

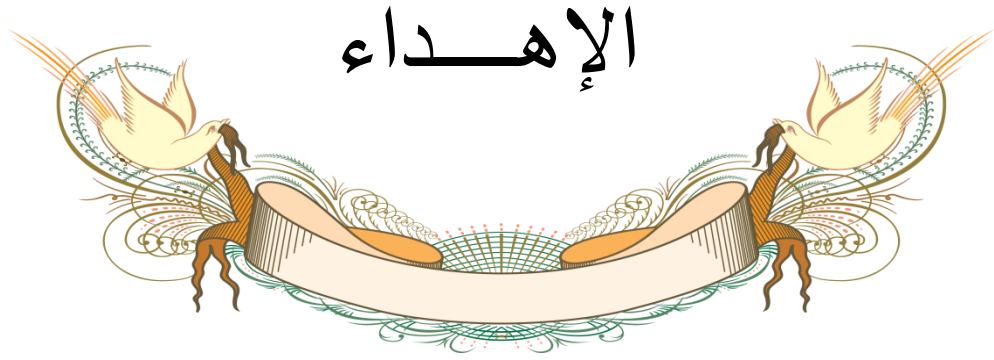
أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٨

موافقة الجامعة / / ٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / / ٢٠١٨

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ الْحَرَجَ)
كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا
طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى
الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)

صدق الله العظيم
(الآية ٢٨٦ سورة البقرة)



أبي الحبيب وأمي الغالية وأخواتي الأحباء

رحمهم الله وأدخلهم فسيح جناته

إلى أصدقائي وأخوتي شكراً وحباً

إلى أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور
كل الشكر والاحترام والتقدير

{ الحمد لله ، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله }

من باب الاعتراف بالفضل والجميل يطيب لي أن أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي ومعلمي ومرشدي الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة الأسبق - كلية التجارة - جامعة عين شمس فهو نعمة من نعم الله وجدير بكل شكر وثناء وبكل احترام وتقدير أحسن توجيهي وإرشادي ومنحني من وقته وعلمه الكثير بسعة صدره وما لقيته من عطف واهتمام ورعاية ومهما ذكرت في شخصه الكريم فلن أوفيه حقه من الاحترام والاعتراز .

ومن منطلق من لا يشكر الناس لا يشكر الله فإنه يطيب لي أن أتقدم بالشكر وخالص الامتتان والاحترام والتقدير للأستاذ الجليل الأستاذ الدكتور/ صفوت مصطفى الدويري الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، لما قدمه لي من توجيهه واهتمام وإرشاد وأنه لم يدخر فضلاً علمياً إلا ودلني إليه ولا سؤالا إلا وأجابني عليه جزاه الله عني خير الجزاء.

وكل الشكر والثناء إلى الأستاذ الدكتور/ نجوى أحمد إسماعيل السيسي الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس على عطائها المستمر وتوجيهاتها التي أرشدتني إليها وساعدتني كثيراً وقبول سيادتها مناقشة هذه الرسالة رغم أعبائها ومسئولياتها وضيق الوقت.

وأقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور/ أحمد السيد عبد اللطيف أستاذ الاقتصاد - عميد أكاديمية عين شمس على توجيهاته ونصائحه التي كانت دافعاً للأمام وساعدني كثيراً في إنجاز هذا البحث.

أشكرهم جميعاً أعضاء اللجنة الموقرة لقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى الجهد المبذول في المطالعة والمناقشة فقد شرفني الله بهم.

لهم مني جزيل التقدير والاحترام

الباحثة

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع [إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية].

حيث تقوم الوحدات الاقتصادية سواء أكانت صناعية أو خدمية بممارسة أنشطتها الإنتاجية والخدمية مستخدمة في ذلك مواردها الاقتصادية المتاحة [بشرية - مواد خام] ومما لا شك فيه إن نجاح ونمو هذه الوحدات يعود بشكل كبير إلى المجتمع الذي تعمل فيه لأن المدخلات الإنتاجية لنشاط هذه الوحدات ليس في حقيقة الأمر سوى موارد لهذا المجتمع والذي سيقوم فيما بعد بشراء مخرجاتها في صورة سلع وخدمات ومن هنا كان على هذه الوحدات أن تعوض المجتمع عن موارده التي استنفذت وأن تقوم بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية كجزء من تفاعلها المستمر مع بيئتها الاجتماعية.

ومن هنا تحول الفكر المحاسبي التقليدي والذي يعتمد بدوره على الأبعاد المالية والاقتصادية فقط إلى الفكر المحاسبي الذي يركز أيضاً على الأبعاد الاجتماعية وذلك لما لهذه الأبعاد من أهمية في توفير معلومات توضح أثر الوحدة الاقتصادية وأنشطتها المختلفة على المجتمع والبيئة حيث تعمل المحاسبة الاجتماعية على قياس أو حساب التكاليف والمنافع الاجتماعية وأصبح للبعد الاجتماعي أبعاداً ضرورية ومكملة للبعد الاقتصادي وذلك للتحرك نحو مفهوم التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه عندما تنجح المحاسبة في توصيل معلومات ملائمة وكافية تعبر عن مدى ملائمة وكفاية الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية فضلاً عن كفاءة الأداء المالي والاقتصادي لها فسوف يسهم ذلك في تعظيم الأرباح وكذلك تعظيم القدرة التنافسية من ناحية وتحقيق التنمية المستدامة لها من ناحية أخرى حيث تكمن المشكلة هنا في مدى إمكانية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية عن الجوانب المحاسبية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

كما أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بالإضافة إلى المعلومات المالية والاقتصادية والتي تقدم إلى مستخدمي التقارير والقوائم المالية يمكن أن تساهم في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة وتشجيع الاستثمارات في ظل بيئة تتسم بضخامة التشريعات والقوانين البيئية والاجتماعية الملزمة للمستخدمين.

ملخص الدراسة

تهدف الوحدات الاقتصادية على اختلاف طبيعتها نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها إلا أنه يحدث أثناء نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة [التلوث - استنزاف الموارد الطبيعية] وذلك من خلال الاستغلال الغير عقلاني لليد العاملة خاصة من قبل الشركات الكبرى بإهمال أثارها السلبية على العمال (الأمن - الصحة - التدريب - السكن - خدمات المواصلات - الخدمات الترفيهية) وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء الاجتماعي علاوة على الأداء الاقتصادي كما توجد عوامل أكثر أهمية في معادلة النجاح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية أكثر من مجرد جودة المنتج والأسعار التنافسية إذ تبلورت في السوق العالمية عوامل أخرى على رأسها المسؤولية الاجتماعية لهذه الوحدات الاقتصادية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها والتي تتلخص في المساعدة على مواجهة التحديات التي تعترض تلك المجتمعات ومنها على سبيل المثال [التحديات المتعلقة بتغير المناخ وأمن الطاقة - الرعاية الصحية - مواجهة الفقر] لذا أصبح لزاماً على تلك الوحدات الاقتصادية الاضطلاع بالدور المجتمعي الملقى على عاتقها تجاه تحقيق المسؤولية الاجتماعية بالدول المضيفة وكنيجة للتغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية كان لزاماً على الأدب المحاسبي أن يتطور تطوراً موازياً من خلال آلياته المختلفة حيث لم يعد المنهج المحاسبي التقليدي كافياً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية بل يشوبه بعض النقص وذلك فيما يتعلق بالمجالات الأخلاقية والاحترافية وذلك لعدم كفاية الجانب الأخلاقي ملائمة الجانب الاحترافي ويعتمد المنهج المحاسبي التقليدي على أساس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي تتبنى فكرة تحرير الأسواق مع التقيد بالملكية الخاصة وبهذا أصبح المنهج المحاسبي التقليدي كياناً تابعاً لمصالح الرأسماليين في الوحدات الاقتصادية حيث يعمل المنهج المحاسبي التقليدي على توفير المعلومات التي تساعد على قرارات تعظيم أرباح وثروة الرأسماليين كما يركز المنهج المحاسبي التقليدي على الأنشطة الداخلية للوحدات الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق الأرباح والمكاسب الاقتصادية وتعظيم التدفق النقدي دون الأخذ في الحسبان الأنشطة الخارجية لهذه

الوحدات والمتمثلة في الحفاظ على البيئة المحيطة من الهواء والماء والتربة من التلوث.

ولذلك ظهر مفهوم وإطار فكري محاسبي جديد يسمى بالمحاسبة الاجتماعية للمحاولة في سد الفجوة التي خلفها المنهج المحاسبي التقليدي حيث يتعدى فكر المحاسبة الاجتماعية حدود الإطار التقليدي من التركيز على الأرباح فحسب بل التعامل مع العوامل الخارجية الأخرى والتي تعتبر من أكبر الأثر على عملية التنمية المستدامة وتتمثل في الموارد الطبيعية ومنها الماء، الهواء، التربة، الصحة .. إلخ.

وبناء على ذلك تحول التركيز من مجرد الإفصاح عن المعلومات المالية إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية من خلال التقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية وملحقاتها.

كما أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بالإضافة إلى المعلومات المالية والاقتصادية والتي تقدم إلى مستخدمي التقارير والقوائم المالية يمكن أن تساهم في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة وتشجيع الاستثمارات في ظل بيئة تتسم بضخامة التشريعات والقوانين البيئية والاجتماعية الملزمة للمستخدمين.

ولقد تناولت الدراسة الموضوع في إطار نظري لفكرة المسؤولية الاجتماعية من مختلف جوانبها وفي إطار ميداني من خلال تصميم استمارة استقصاء لبيان مدى تأثير المتغير المستقل (مدى التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية) على المتغيرات التابعة (فروض الدراسة) وحقيقة العلاقة بين الأرباح المحققة للوحدات الاقتصادية وبين الإنفاق في مجال المسؤولية الاجتماعية وخلصت هذه الدراسة الميدانية إلى صياغة عدة نتائج كان على رأسها الإقرار بأهمية المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ودورها في صنع التنمية المستدامة والتي أوصت بالعمل على ضرورة تعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام الوحدات الاقتصادية بالقيام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

أولاً: مقدمة البحث

من المتفق عليه أن الوحدات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق مستوى مرضي من الأرباح دون النظر إلى أهداف نوعية أخرى أهمها الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع الذي لا تستطيع أن تعمل بمعزل عنه، حيث إن وفاء الوحدة الاقتصادية بمسئوليتها نحو المجتمع الذي تعمل فيه لا يقتصر على المساهمة الاقتصادية في رفاهية هذا المجتمع وإنما يشمل أيضاً عدم إلحاق أي ضرر به من خلال سوء استخدام الموارد وتلويث الماء والأرض والهواء أو تلويث البيئة ويتعين على الوحدات الاقتصادية أن تبذل الجهود الكافية للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية والبيئية بما يضمن الحد من مكافحة أي تلوث يصيب البيئة بسبب مدخلات وعمليات ومنتجات الوحدة وأن تفصح عن مدى كفاءة أدائها في هذا المجال وتوصل هذه المعلومات للأطراف المختلفة المعنية سواء داخل أو خارج المنشأة.

ومن هنا تحول الفكر المحاسبي التقليدي والذي يعتمد بدوره على الأبعاد المالية والاقتصادية فقط إلى الفكر المحاسبي الذي يركز أيضاً على الأبعاد الاجتماعية وذلك لما لهذه الأبعاد من أهمية في توفير معلومات توضح أثر الوحدة الاقتصادية وأنشطتها المختلفة على المجتمع والبيئة حيث تعمل المحاسبة الاجتماعية على قياس أو حساب التكاليف والمنافع الاجتماعية وأصبح للبعد الاجتماعي أبعاداً ضرورية ومكملة للبعد الاقتصادي وذلك للتحرك نحو مفهوم التنمية المستدامة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية والتي يمكن أن تضح من خلال التساؤلات التالية:-

- هل الالتزام بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية سوف يساعدها في أداء دورها نحو الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية ومدى كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة وخدمة المجتمع؟
- هل الالتزام بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية سوف يساعد المنشأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ثالثاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في وضع إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية وتقديم بعض التوصيات لإبراز أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أهمية دور الرقابة بصفة مستمرة على أداء الوحدات الاقتصادية لرفع كفاءة أدائها للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ويتم ذلك من خلال الأهداف التالية:

- تحديد أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في نشاط الوحدات الاقتصادية في مجال أدائها الاجتماعي كأحد صور الأنشطة المطلوبة منها للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه الأطراف المختلفة في المجتمع.

- وضع إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: فروض البحث

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

تتمثل فروض هذا البحث إلى إثبات عدة فروض أساسية منها:

الفرض الأول: هناك علاقة جوهرية بين القياس والإفصاح المحاسبي وبين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

الفرض الثاني: هناك علاقة جوهرية بين القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يتفرع منها عدة فروض فرعية كما يلي:

١- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية ومنع التلوث في المياه والتربة.

٢- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية ومساهمة المنشأة في توفير فرص العمل.

٣- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وتوفير الرفاهية المادية للعاملين (زيادة دخل العاملين).

٤- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفير خدمات السكن للعاملين.

٥- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفير خدمات المواصلات للعاملين.

٦- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفير الخدمات الصحية للعاملين.

٧- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفير الخدمات الترفيهية للعاملين (مصايف ورحلات ... إلخ).

٨- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفير تدريب العاملين على أساليب الإنتاج الحديث لتحقيق جودة الإنتاج.

٩- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وعدم توفير تدريب العاملين على الأمن الصناعي لتحقيق أمان المنتج.

خامساً: خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث والدراسات السابقة ومن خلال الأصول العلمية للبحث الأكاديمي والتسلسل المنطقي لخطوات حل مشكلة البحث فقد تم تقسيم البحث إلى عدة فصول ومباحث على النحو التالي:

١- الفصل الأول: الإطار العام للبحث.

ويشتمل على المقدمة ومشكلة البحث وأهمية البحث والدراسات السابقة وأهداف وفروض البحث وحدود ومنهج وخطة البحث.

٢- الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة وأهمية المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المبادرات والقوانين الدولية والوطنية للمسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية

٣- الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية.

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عنها في الوحدات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار المقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

٤- الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات

• المراجع

• الملاحق

سادسا: نتائج البحث

وقد توصلت الباحثة لعدة نتائج في ضوء التحليلات والاستنتاجات الواردة بتلك الدراسة وهي كما يلي:

١- إن إلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بمستوى مقبول سوف يعمل على تحسين صورتها وسمعتها الطيبة لدى العملاء ومتخذي القرارات مما يزيد من قيمة المنشأة.

٢- إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية له تأثير على تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية ويزيد من قيمتها في جذب الاستثمارات.

٣- إن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد المتطلبات للنهوض بالجانب التسويقي للوحدات الاقتصادية وكذلك